ميزة التقنين والإجراءات المتبعة في التقاضي في شريعة حمورابي

أ/ ليلى إبراهيم العدواني/ قسم الحقوق/ جامعة محمد بوضياف المسيلة
brahimladouani_leila@yahoo.fr

الملخص بالعربية:

تعدّ شريعة حمورابي من القوانين القديمة التي عرفتها البشرية وإن لم تكن أقدمها إذ سبقتها قوانين أخرى على غرار قانون لبت عشتار وأشنونا..الخ، إلا أنّها تعتبر الأكثر شهرة وبفضلها أصبح حمورابي أشهر ملوك وادي الرافدين، وقد اعتمد عليها المؤرخون للتعرّف على الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية في تلك الحضارة، ومنه فقد كانت محط الكثير من الدراسات، إلا أنّ هذه الدراسة تختلف في كونها تحاول تسليط الضوء على الشريعة ذاتها لمعرفة الخصائص التي ميزت صياغة نصوصها وإجراءات التقاضي فيها، خاصة وأنّها نتاج جمع للقوانين التي سبقتها مع بعض التعديلات والإضافات التي تتناسب واحتياجات فترة حكم حمورابي، على الرغم من أنّه ادعى ألوهية مصدرها لإضفاء القدسية عليها، وتكمن أهميّة الإطلاع على ميزة التقنين وإجراءات التقاضي في شريعة حمورابي في أنّه سيعطينا فكرة عن مدى التقدم الذي أحرزه العقل الإنساني في تلك الفترة في مجال وضع النصوص القانونية خاصة وتحديد كيفية تطبيقها من خلال بيان إجراءات التقاضي، وعن تنظيم تلك الحضارة وما تزخر به من تراث وفكر إنساني، وما يمكن أن تكون قد أثّرت به في التشريعات اللاحقة لها، وحتى في القوانين الحديثة، فهذه الدراسة تعتبر من باب الوقوف على تراكمات الخبرات الإنسانية التي أدّت إلى تطور القانون وإجراءات التقاضي مع تعاقب الحضارات.

الملخص بالإنجليزية:

The law of Hammurabi is one of the oldest laws known to humanity, although not the oldest ones, preceded by other laws such as the law of Ishtar and Ashnuna, etc. It is the most famous and thanks to it Hammurabi became the most famous of the Mesopotamian kings. Historians relied on it for social, In this civilization, and it has been the focus of many studies, but this study is different in that it tries to shed light on the law itself to know the characteristics that characterized the formulation of the texts and procedures of litigation, especially as it is the result of the collection of laws that preceded it with some amendments and additions that Which is appropriate to the needs of Hammurabi's rule, although he claimed the divinity of its source to give sanctity to it. The importance of knowing the advantage of codification and litigation in the law of Hammurabi is that it will give us an idea of the progress made by the human mind at that time in the development of legal texts, And the organization of this civilization and its rich heritage and human thought, and what may have affected it in the subsequent legislation, even in modern laws, this study is considered to be an indication of the accumulation of human experience that led to the development of the law and the procedures of litigation with the succession of civilizations.

مقدمة:

يهدف القانون إلى تنظيم حياة الناس وحماية حقوقهم من الاعتداء عليها خاصة حقوق الضعفاء منهم، وضمان العدل لكافة المواطنين، ووجود قانون يخضع له الجميع وإيجاد هيئة قضائية تتولى تطبيقه، وتسمح للأشخاص في حال وقوع اعتداء عليهم من اللجوء إليها لاستيفاء حقوقهم، تدل دلالة واضحة على مدى الازدهار الذي وصلت إليه تلك الحضارة في شتى المجالات، خاصة وأنّ القاعدة القانونية لا تنشأ بمحض الصدفة ولا تنشأ لمجرد أنّ شخصا ما أراد إيجادها، وإنما تنشأ لحاجة المجتمع إليها ولضرورتها بالنسبة للناس عامة وللحكام خاصة، فالقوانين تعطي الحكام القدرة على بسط نفوذهم وبيان قوّتهم وقدرتهم على إدارة شؤونهم وشؤون رعاياهم بشكل منظم وسلس، فالقانون والقضاء يشكلان صمام الأمان لأي مجتمع، ذلك أنهما يساهمان بشكل ملحوظ من التقليل من الفوضى والفساد والانتقام الفردي أو القضاء الخاص الذي يمكن أن يخلفه عدم وجود قوانين يحتكم إليها الناس، كما يمكّن التنظيم الداخلي –بفضل سنّ القوانين– من بسط سيطرتهم خارجيا وزيادة اتساع رقعة الأرض التي يسيطرون عليها، هذا فضلا عن أنّ القانون يعتبر انعكاسا للحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها مجتمع ما أو ما وصلت إليه حضارة ما ومدى ازدهارها في فترة معينة، فسنّ القوانين ووضع سلطة قضائية تتولى تنفيذه من الأعمال التي تدلّ على انتشار العدل والتحضر الذي أدركته الشعوب والعكس يشير إلى الحياة البدائية.

وإذا عدنا إلى حضارة الشرق الأدنى وعلى وجه التحديد لحضارة العراق القديم أو حضارة وادي الرافدين وبدقة أكثر إلى عهد الملك حمورابي الذي يعدّ من أشهر ملوك بابل، ويعود الفضل في ذلك إلى شريعته، إذ يرى المؤرخون أنّ سبب شهرته يعود بالدرجة الأولى إلى القانون الذي أصدره واقترن باسمه أكثر من أعماله السياسية والإدارية وحتى من انتصاراته في الحروب التي خاضها وتوسيعه لرقعة الدولة وتمكّنه من توحيدها، سنجد أنّه لم

يجد بدّا من وضع شريعة مكتوبة مضفيا عليها القدسية بادعائه ألوهية مصدرها، مكّنته من بسط سيطرته ونفوذه في حدود مملكته وسمحت له بتوسيع رقعتها، ذلك أنّ إضفاء صفة الألوهية عليها منحها قدسية وأعطاها مكانة في نفوس الناس، كما أنّه قام بصياغتها في شكل مواد تنظم حياة الناس ويحتكم إليها الجميع ونص على إجراءات للتقاضي من أجل إخراج هذه النصوص إلى الواقع العملي وتطبيقها، وهذا ليس بالأمر السهل وإنما يحتاج إلى ذكاء وعلم ومعرفة بشؤون الحياة وقضايا الناس وحاجياتهم، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على الذكاء الذي تميّز به حمورابي كملك وقائد، وعلى الرقي الذي وصلت إليه تلك الحضارة، وعلى ذلك فإنّ هذه الدراسة تحاول التطرق إلى الخصائص التي اتّسم بها التقنين وإجراءات التقاضي في هذه الشريعة وهذا من خلال الإجابة على الإشكال الرئيس الآتي: ما هي الميزات التي اتسم بها التقنين وإجراءات التقاضي في شريعة حمورابي؟ وهذا يقودنا إلى طرح إشكاليات فرعية تتمثل في؛ من هو حمورابي وما هو مصدر شريعته؟ وكيف تمّ ترتيب نصوصها؟ وماهي إجراءات التقاضي التي نصت عليها؟. وسيتم الإجابة على التساؤلات باعتماد الخطة الآتية

أولا: ميزة التقنين في شريعة حمورابي

ثانيا: ميزة الإجراءات المتبعة في التقاضي في شريعة حمورابي

أولا: ميزة التقنين في شريعة حمورابي

إن صياغة القانون ليس بالأمر الهيّن، وإنما يحتاج إلى قوة ذكاء، وثروة لغوية تسمح بصياغة الأفكار في شكل مواد مرتبة ومتسلسلة ومرقمة، وتكون واضحة وواقعية وبالإمكان تطبيقها، مع قدرة من يتولى سنّها على إدراك حاجات المجتمع وأفراده في ذلك الوقت، وتعتبر شريعة حمورابي مثالا على قدرة الإنسان على سنّ قوانين وفق قوالب معيّنة يحتكم إليها الناس في حال النزاع ومن هنا سيتم التطرق إلى الخصائص التي اتسمت بها

صياغة هذه الشريعة من خلال التعريف بواضعها وبهذه الشريعة وبمصادرها وكيفية ترتيب نصوصها والدوافع التي جعلت منها قانونا مكتوبا وليس عرفا وهذا كما يلي:

1- التعريف بشخصية الملك حمورابي:

حمورابي هو سادس ملوك سلالة بابل الأولى وأشهرهم وصاحب الشريعة المشهورة والموسومة بشريعة حمورابي، وتعني كلمة حمورابي وتقرأ في البابلية خمّورابي رب العائلة العظيم أو السيد الكبير، وقد تأتي بمعنى الحرارة الدافئة[1]، كما قيل أنّ اسم حمورابي مركب من كلمتين حمو وهو إسم إله الشمس ويدل على الحرارة ورابي وتعني العظيم الكبير[2].

وقد اتخذ حمورابي عدّة ألقاب؛ ملك سومر وأكد وملك الجهات الأربع، وانتقل مركز الحضارة مع حمورابي من سومر وأكد إلى بابل[3]، وقد وصفه هورست كلينكل في مؤلفه بقوله:" ولا يعتبر حمورابي البابلي من أهم الحكام البارزين في بلاد ما بين الرافدين فحسب بل أكثرهم شهرة وذيوع صيت، لم تنجب أرض الرافدين رجلا فذا مثله، وقد خلّد هذا الرجل نفسه اسما وصورة على المسلة التي عرفت باسمه عند اكتشافها منذ عشرات السنين على يد المنقبين الفرنسيين في مدينة سوسا الإيرانية، ومنذ ذلك الحين وهي مثار اهتمام وبحث من قبل العلماء والدارسين لتاريخ حضارات الشرق العربي القديم"[4].

وقد اختلف الباحثون في فترة حكمه فقد قيل كانت ما بين 1792- 1750 ق.م[5]، وقيل كانت ما بين 1793-1750ق.م[6]، وقد انصرف حمورابي في سنوات حكمه الأولى إلى الإصلاحات الداخلية، وتحسين الحياة المعيشية للسكان وإنشاء المشاريع، وهذا لكسب رضا الناس وتأييدهم، ثم عمل على الإصلاح الإداري من خلال القضاء على الرشاوى ورفع المظالم وتثبيت الأسعار وإقامة السدود وتقوية الجيش وهذا من أجل إقامة العدل في المملكة[7]، هذا بالإضافة إلى أنّه وحّد الديانة حيث حلت عبادة

الإله مردوك محل آلهة الدويلات حيث كانت العديد من الآلهة تعبد آنذاك، ووحد اللغة حيث أصبحت اللغة الأكدية اللغة الرسمية أما السومرية فقد باتت لغة شبه ميتة[8]، لذلك فقد قيل عنه أنه كان أكثر ملوك بابل تألقا وأنّه المؤسس الحقيقي لوحدة الإمبراطورية[9]، فبفضل حمورابي ظهرت دولة موحدة سياسيا ودينيا وظهرت وحدة قانونية متمثّلة بالقوانين التي سنّها، والتي ساهمت بدورها في توحيد أعراف وعادات الأكديين والسومريين[10].

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أنّ الفترة التي تولى فيها حمورابي الحكم لم تكن مريحة بسبب العديد من العوامل منها انتشار الفساد والرشاوى، كما نلاحظ أيضا تركيزه على تقوية الدولة والقضاء على أسباب الضعف، من خلال توحيد اللغة والدين والقانون وإقامة العدل وتقوية الجيش.

2- العوامل المساعدة على تدوين القانون في العراق القديم

عرف العراق القديم أقدم شرائع مدونة في تأريخ العالم، وتعتبر أولى الجهود البشرية في تنظيم الحياة الاجتماعية وفق قواعد وأصول مدونة، وهذه القوانين المدونة ساعدت المؤرخين في التعرّف على أحوال العراق الاجتماعية، وهناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى تدوين القواعد القانونية منها؛ اتساع الرقعة الجغرافية للدولة، وما يقتضي ذلك من اطلاع الناس على هذه القواعد، وكذلك ازدياد عدد السكان وضرورة قيام أكثر من شخص بمهام القضاء، مما يتطلّب التدوين لكي يطبق القضاة قانونا واحد على الجميع، ولعل قانون حمورابي في بلاد الرافدين خير دليل على ذلك فقد توحدت دويلات ما بين النهرين في دولة واحدة هي الدولة البابلية[11].

ولم يكن تدوين القوانين ظاهرة مقتصرة على شعب دون آخر بل كانت ظاهرة عامة في الشرق والغرب، بمجرد اكتشاف الكتابة بعد أن وصلت الشعوب إلى درجة معيّنة

من الثقافة، والملاحظ أنّ الحضارة البابلية وصلت إلى هذه الدرجة من الحضارة بعد أن ظهر قانونها في صورة تقاليد عرفية تم تدوينها وإصدارها في صورة تشريع[12].

3- التعريف بشريعة حمورابي

سجل حمورابي هذه القوانين -التي تعتبر أهم أكبر اكتشاف يتصل بالتشريع البابلي- في مسلة كبيرة من حجر الديورانت الأسود طولها 225 سم وقطرها 60 سم وهي أسطوانية الشكل، وجاء بأنّها نقشت على ثلاث كتل كبيرة من حجر الديورانت وجمعت مع بعضها البعض لتشكّل نصبا مخروطيا نجد في أعلاه صورة لشماش إله الشمس وإله العدل جالسا على عرشه يتلقى الولاء من حمورابي[13].

وقد تم اكتشاف النسخة الباقية الرئيسية والأكثر كمالا لقوانين حمورابي أثناء حفريات البعثة التنقيبية الفرنسية عام 1901م- 1902م بقيادة الأستاذ ج. دي. مورجان، وهي موجودة الآن في متحف اللوفر بباريس، وقد عثر عليها في سوسا عاصمة عيلام في منطقة الهضاب الواقعة إلى الشرق من بابل ولا يزال مجهولا حتى اليوم كيف وصلت هذه النسخة إلى تلك المنطقة، لكن يمكن القول أو يرجح أن تكون جانبا من الغنائم لغزوة عيلامية على أراضي بابل المنخفضة[14].

والمسلة لم تشر من قريب أو بعيد إلى السنة التي قام فيها الملك حمورابي بتدوين تشريعه؛ وقد أشار مهران في مؤلفه إلى أنّ حمورابي بدأ في إصدار تشريعاته منذ العام الثاني من الحكم، وسجلها رجاله على نصب كثيرة، اشتهر منها نصب كبير من الديوريت نقشوه في السنوات الأخيرة من حكمه ربما في العام 37/ 38 وربما في العام 40 من حكمه[15]، وجاء عن هورست كلينكل أنّه يرجح أن يكون حمورابي قد دوّن شريعته في السنتين السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين مع احتمال أن تكون السنة الأربعين من

حكمه، بدليل أنّ مقدمة الشريعة تضمنت الفتوحات العسكرية التي قام بها، كما يؤخذ في الحسبان أن عملا كهذا لا بدّ أن يستغرق وقتا طويلا قد يمتد سنوات[16].

4- أسلوب ترتيب مواد شريعة حمورابي

وقد رتبت مواد شريعة حمورابي في أربع وأربعين حقلا، وكتبت باللغة البابلية وبالخط المسماري، ويبلغ عدد مواد شريعة حمورابي (282) مادة وقد رجح الباحثون أنّ موادها تزيد عن (300) مادة طال التخريب أحد أجزاء المسلة جعل من الصعب التعرف على المواد التي أزيلت[17]، في حين ذهب ل. ديلا بورت إلى أنّها (250) مادة في ستة وأربعين عمودا تتضمّن على وجه التقريب 3600 سطر من النصوص، وقد محيت في العصور القديمة خمسة أعمدة أخرى على الواجهة[18]، وقد كان وراء ذلك الملك العيلامي "شتروك ناخونتي" الذي غزا بابل حوالي 1171ق.م إذ محا بعضا من نصوصها ليسجل انتصاراته وقيل ليسجل مكانها اسمه، لكنّه تراجع عن ذلك خشية اللعنات التي تضمنتها خاتمة الشريعة والتي وجهت لكل من يتعمّد محوها[19].

وبدأ حمورابي قوانينه بمقدمة على غرار مقدمات شريعتي لبت عشتار وأرنمو، حيث ذكر في هذه المقدمة ألقابه وأعماله، مدعيا فيها بنوة الإله سين، وأنّه التقي الذي فوضه الإله مردوك حكم البلاد وإرشاد الناس إلى الطريق المستقيم وإنقاذ الضعفاء ونشر العدالة[20]، وقد أطرى حمورابي في تمجيد آلهة المدن التي خضعت لسلطانه وتعظيمها إضافة إلى تأكيده البالغ على شرعية قوانينه، وإنّها ما قنّنت إلا لتساعد على توطيد العدل وإحقاق الحق، وهداية الحكام والولاة في تطبيق الأحكام على الناس[21]، وقد كتبت المقدمة بأسلوب أدبي أقرب إلى الشعر منه إلى النثر، وتضمنت الأسباب الموجبة التي دفعته إلى إصدار قانونه، وذكر فيها تمجيد الآلهة التي اختارته لنشر العدالة، كما استعرض

فيها الغاية من أعماله العسكرية والعمرانية[22]، وعدّد انجازاته الحربية التي تجعل منه سيد بلاد ما بين النهرين دون منازع[23].

ثم يلي المقدمة النصوص القانونية التي جاءت موجزة في صياغتها، ثم الخاتمة[24]، التي من خصائصها أنّها كتبت بأسلوب المواد القانونية وتضمّنت الدعوة إلى احترام ما جاء في القانون، وتطرقت إلى أهداف القانون ولعنات الآلهة على من يحاول مخالفته[25]، ويمكن القول بصفة عامة أنّ شريعة حمورابي عبارة عن قانون مدني وجنائي معا، ومواضيعه ليست منتظمة على غرار القوانين الحديثة بل مسرودة كيفما اتفق[26]. والذي يبدوا أيضا أنّ الشرائع التي سبقت شريعة حمورابي كانت أيضا تقسم إلى مقدمة ومواد تنص على الأحكام وخاتمة[27].

أما عن تبويبها؛ فقد تمّ تصنيفها إلى اثني عشر قسما كالآتي[28]:

- **القسم الأول**: يحتوي على المواد من 1- 5 تتعلّق بالقضاء والشهود.
- **القسم الثاني**: يحتوي على المواد من 6 – 25 تتعلّق بالسرقة والنهب.
- **القسم الثالث**: يحتوي على المواد من 26- 41 تتعلّق بشؤون الجيش.
- **القسم الرابع**: يحتوي على المواد من 42 – 100 تتعلّق بشؤون الحقل والبساتين والبيت.
- **القسم الخامس**: يحتوي على المواد من 101 – 107 تتعلّق بمخازن البيع بالجملة ودكاكين التجار والرهنية والتعامل مع صغار التجار.
- **القسم السادس**: يحتوي على المواد من 108- 111 تتعلّق بساقية الخمر.
- **القسم السابع**: يحتوي على المواد من 112- 126 تتعلّق بالبيع.

– **القسم الثامن**: يحتوي على المواد من 127- 195 تبحث في شؤون العائلة وحقوقها وعلاقات أفرادها فيما بينهم.

– **القسم التاسع**: يحتوي على المواد من 196- 227 تبحث في عقوبات التعويض وغرامات نقض الاتفاقيات والعقود والتعهدات.

– **القسم العاشر**: يحتوي على المواد من 228- 240 تتعلّق بالأسعار وتعيين أجور بناء البيوت والقوارب وأثمانها.

– **القسم الحادي عشر**: يحتوي على المواد من 241- 277 تتعلّق بأجور الحيوانات والأشخاص.

– **القسم الثاني عشر**: يحتوي على المواد من 278- 282 تتعلّق بتعيين حدود الرقيق وحقوقهم وواجباتهم.

وبالعودة إلى شريعة حمورابي فإنّ ما يميزها هو أنّها جاءت متسلسلة وليست مقسمة إلى أبواب وفصول على غرار القوانين الحديثة التي يتم تقسيمها إلى أبواب وفصول حسب الموضوعات الذي يتم تنظيمها، وهذا راجع إلى أنّ هذا التقسيم لم يصل إليه الفكر في تلك الحقبة من الزمن[29]، حيث يتم وضع مدونة خاصة بالأسرة، ومدونة خاصة بالمسائل التجارية، ومدونة خاصة بالمسائل الجنائية، ومدونلة خاصة بالمسائل المدنية..وهكذا.

كما قيل أيضا بأنّ هذه الشريعة تتسم بالقسوة في مواجهة الاعتداء على النفس والمال، فجعلت الإعدام عقوبة للتآمر على مصالح الدولة وأمنها والحيلولة دون تنفيذ أوامرها، كإيواء ثائر أو مجرم هارب أو التكتم عن مؤامرات قطاع الطريق، أو التهرب من خدمة الجيش، أو الاعتداء على ممتلكات المعابد أو القصر، والعجز عن رد المسروقات ودفع التعويضات عنها، أو من يسم عبدا بغير سيده وبدون علمه، والمعماري الذي

يتسبب إهماله في انهيار منزل على صاحبه، وربما يعود السبب في هذه القسوة إلى رغبة حمورابي في مكافحة الجريمة قبل وقوعها، أو إلى ظروف المجتمع في فترة حكمه والتي اتسمت باستشراء الفساد[30].

إضافة إلى ذلك قيل بأنّها تشتمل على أحكام غريبة ولا يتقبلها المنطق حاليا، وإن كان يمكن تقبلها بمنطق الحياة في عصرها، منها على سبيل المثال إذا أدى إجراء عملية جراحية إلى وفاة مريض حر، أو إلى ذهاب نور عينه، قطعت يد الطبيب بغض النظر عن إهماله أو لا، وإن كان المريض عبدا عوّض الطبيب سيده عن حياته بعبد مثله، وعن عينه بنصف ثمنه من الفضة، ومنها أيضا إن اتهم مواطن مواطنا آخر بالسحر كان على المدعى عليه أن يلقي بنفسه في النهر، فإذا ابتلعه الماء ورثه الآخر، وإذا نجا أعدم من اتهمه وآلت أملاكه إليه، ومع ذلك فإنّها تضمّنت إلى جانب ذلك أحكاما راقية يتقبّلها المنطق في كل عصر على غرار مسؤولية الدولة عن الأمن ومن ثمّ إذا سرق مواطن ولم يتم القبض على سارقه واسترداد المسروقات عوضته مدينته أو إقليمه عن المسروقات، وكذلك إذا قتل مواطن ولم يتم التعرّف على قاتله للاقتصاص منه تعاونت مدينته وحاكم إقليمه على أداء دية إلى أهل القتيل والمقدّرة ب "منا" من الفضة[31].

5- مصدر شريعة حمورابي

أشار حمورابي في مقدمة مسلته إلى أنّ القوانين التي وضعها مردّها إلى الآلهة، بمعنى أنّ الآلهة هي التي اختارته دون الناس جميعا ليكون رسولها، وينفّذ مشيئتها، فقوانينه جاءت نتيجة اصطفاء الآلهة له ليكون سيدا على البشر، حيث جاء في مقدمة شريعته:"ليجسّد العدالة في الأرض، ويقضي على البغاة والمفسدين، وليأخذ حق

الضعيف من القوي، وليكون مثل الشمس التي تشرق فوق الرؤوس السود، وتنير لهم معالم الطريق على الأرض"[32].

وعلى الرغم من أنّ الثابت أنّ شريعة حمورابي لم تكن من وحي الآلهة وأنّ لها مصادر استقى منها هذا الملك وأخذ عنها، إلا أنّ نسبتها إلى الآلهة منحها قدسية، وجعل منها قواعد تتسم بالثبات والاستقرار[33]، وهذا أيضا ما يفسر تمسك سكان وادي الرافدين بهذه القوانين المدونة، ومن أبرز مصادرها؛

- **الرسائل**

تظهر أهمية هذه الرسائل في كونها تبين جانبا من التنظيم الإداري الذي عرفته تلك الحضارة في فتراتها المختلفة، خاصة وأنّ علاقة أجهزة الدولة ببعضها وعلى الأخص علاقة حكام المقاطعات بالسلطة المركزية لا يمكن التعرّف عليها إلا بالإطلاع على تلك الرسائل، وقد تمّ العثور في مناطق مختلفة من بلاد ما بين النهرين على ألواح تضم رسائل الملوك إلى حكام المقاطعات، تكشف عن طبيعة التنظيم الإداري في العراق القديم، وقد اكتشف في مدينة ماري على نهر الفرات رسالة منسوبة إلى الملك حمورابي، وهناك رسائل حمورابي الموجهة إلى المدعو شمش خاصر حاكم مدينة لارسا[34].

- **القوانين التي سبقت شريعة حمورابي:**

الملاحظ أنّ سكان وادي الرافدين تميزوا بميلهم إلى وضع تشريعات وقوانين لتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد، مما سمح لهم بالنهوض، وامتداد حضارتهم إلى البلاد المجاورة[35]، وإنّ شريعة حمورابي كما يبدو من موادها هي عبارة عن جمع منقح لمواد الشرائع التي سبقتها إذ أنّ حمورابي قد حذف من مواد الشرائع السابقة ما كان لا يتفق وطبيعة العصر الذي يعيش فيه، وأضاف إلى شريعته مواد اقتضتها مصلحة الدولة آنذاك

ولاسيما القوانين الصارمة الخاصة بعقوبة الموت والقصاص بالمثل لأنّ القوانين السومرية كانت تتجنّب مبدأ القصاص وترجح التعويض والغرامة المادية[36]، وبناء على ذلك تعتبر القوانين السابقة من المصادر المباشرة لشريعة حمورابي.

وتتمثّل هذه القوانين في؛ قانون أوركاجينا[37]، ويسبق قانون حمورابي بحوالي ألف سنة وقد عثر على إصلاحاته ولم يتم العثور على القانون الذي أصدره. وكذلك قانون أرنمو[38]، ويسبق شريعة حمورابي بثلاثمائة سنة، وقد عثر عليه سنة 1952م مكتوبا على لوح مسماري محفوظا في متحف الشرق في تركيا إلا أنّ هذه النصوص المكتشفة ليست أصلية وإنّما هي نسخ قد صدرت من مدارس تعليم الكتابة في كل من ونيبور وأور، ويعود تاريخ نسخها إلى ما بعد وفاة أورنمو بقرنين أو ثلاثة قرون أي ما بين 1800 و1700ق.م[39]، واستخدم حمورابي نفس سياق هذا القانون من مقدمة ومواد وخاتمة. بالإضافة إلى ذلك يوجد أيضا قانون لبت عشتار[40]، ويسبق قانون حمورابي بأكثر من مائة وخمسون سنة وقد دون بالسومرية. وكذلك قانون أشنونا[41]، (بلالاما) ويسبق قانون حمورابي بخمسين سنة ودون باللغة البابلية[42].

وعلى الرغم من أنّ حمورابي اعتمد على هذه القوانين السابقة إلا أنه قام بحذف ما لا ينسجم مع عصره، وأضاف ما يلائم عصره ويخدم دولته، ومقتضيات المرحلة التي يعيشها ومتطلباتها، والمتغيرات الحاصلة آنذاك، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على ذكاء الرجل وحنكته السياسية وبعد نظره وحسن تقديره للأمور.

وفي هذا السياق قال أحمد أمين سليم:"ولعل هذه القوانين جميعا تدل على أنّ أهمية قانون حمورابي ترجع إلى أنّه جمع ما كان متوارثا من قبله وقنّنه أكثر مما ترجع إلى أصالة محتوياته، ولكن لا يغيّر هذا من أنّ قانون حمورابي حظى بأسرع انتشار وصيت، وأثّر في كل ما تلاه من قوانين"[43].

- **الأعراف:**

العرف أو الأعراف سبقت ظهور القوانين التي لم تظهر إلا في فترة متأخرة، وما يؤيد تأثّر شريعة حمورابي بالعرف إغفاله الكثير من الأمور وترك تنظيمها للأعراف على غرار بعض الأمور المتعلقة بالبيع والإيجار، وتنظيمه للبعض الآخر مما استقاه من أعراف الناس، مما أدى ببعض الباحثين إلى التأكيد بأنّ شريعة حمورابي هي تدوين لهذه الأعراف[44].

- **الأحكام القضائية:**

ويطلق عليها أيضا السوابق القضائية، ويسميها العراقيون القدامى القضايا الكاملة، وهي القرارات التي كانت تدوّن على ألواح طينية وتتضمّن أسماء الشهود وخلاصة القضية وأسماء القضاة، وذهب البعض إلى أنّ شريعة حمورابي هي عبارة عن قرارات قضائية صيغت بشكل قواعد قانونية أو أنّها تقارير ملكية تؤكد عدالة الملك[45].

- **المراسيم الملكية:**

والمراد بها الأوامر التي يصدرها الملوك لمعالجة الأوضاع التي تتطلّب حل سريع واستثنائي، وهي ليست قواعد قانونية وإنّما هي إجراءات لمعالجة فورية للأوضاع الاقتصادية وتتضمن إعفاء الملك لبعض ديون الأفراد، وتقرير العقوبات على الأشخاص والتخفيف من قسوة أحكام القانون، وقد أحالت شريعة حمورابي في المادة (51) إلى هذه المراسيم لتنظيم بعض الحالات التي لم يرد بصددها نص[46]، حيث جاء في المادة السابقة الذكر ما نصه:" إذا لم تكن لديه النقود ليدفعها فعليه أن يدفع للتاجر حبوبا أو سمسما قدر قيمتها في السوق وبالسعر الذي قرره الملك بدل نقوده التي اقترضها من التاجر سوية مع الفائض".

ثانيا: إجراءات التقاضي في عهد الملك حمورابي

الإجراءات المتبعة للتقاضي هي الجانب الشكلي الذي يسمح بتطبيق القانون وإخراجه من مجرد نصوص مكتوبة إلى حيز التنفيذ، وهنا تكمن أهمية إجراءات التقاضي إذ دونها لا يمكن تنفيذ القوانين التي سوف تبقى حبرا على ورق، وعليه سنتطرق إلى هذه الإجراءات وخصائصها من خلال ما يلي؛

1- المساواة أمام القضاء

يتضح من خلال شريعة حمورابي أنّ المجتمع البابلي كان مقسما إلى ثلاث طبقات تتمثل في؛ الطبقة العليا ويطلق عليها الأشراف ويسمى الواحد منهم (أويل)، وكانت تتمتع بجميع الحقوق الرعوية وامتيازاتها، وطبقة العامة ويسمى الواحد منهم (موشكينو)، وهي من الأحرار إلا أنّها أقل من طبقة الأشراف فيما يتعلّق بالحقوق إذ كانوا يخضعون لبعض القيود القانونية ولاسيما فيما يتعلّق بتحويل الملكية المنقولة، وأخيرا طبقة العبيد ويسمى الواحد منهم (ورد)، ويمكن ملاحظة الفارق بين هذه الطبقات بعضها عن بعض عند تطبيق القانون، حيث أنّ عقوبة الإساءة إلى طبقة العامة أقل قسوة من عقوبة الإساءة إلى طبقة الأشراف، أما طبقة العبيد فكان ينظر إليها نظرة أدنى من طبقة العامة والأشراف فهم مجرد عقار منقول يملكه سادتهم، وكان قانون العين بالعين والسن بالسن يطبق على الأشراف وحدهم، ويخفف بالنسبة لسائر الطبقات الأخرى[47]. فالملاحظ أنّ مبدأ المساواة أمام القانون بمعنى تطبيق قانون موحد على الجميع من قبل السلطة القضائية لم يكن موجودا في عهد الملك حمورابي، فشريعة حمورابي تعترف بنظام الطبقات وبالتالي عدم مساواة الناس في أصل خلقتهم.

فالعدالة التي نادى بها قانون حمورابي إنما اشترط لها الاتفاق بين الطبقات الاجتماعية، فإنه عن نفس الجرم إنما تختلف العقوبة والأضرار طبقا للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد الذي وقع منه أو عليه الفعل المجرّم، مما يجعل قانون حمورابي لا يعترف بالمساواة بين الناس، وإنما يتم التعامل معهم على حسب الطبقة التي ينتمون إليها[48]. وبالتالي فإنّ القاضي سيصدر أحكاما مختلفة عن نفس الجرم بسبب اختلاف طبقة الشخص الذي ارتكب الفعل أو الذي وقع عليه الفعل، مما يعني أنّ القضاء لا يساوي بين الناس.

فعلى سبيل المثال نجد أنّ المواد 196-198-199 من شريعة حمورابي تبين أنّ عقوبة إتلاف عين نبيل هي إتلاف عين بدلا عنها، أي العين بالعين، وأما إتلاف عين رجل من العامة فدية قدرها مينا من الفضة، أما عين العبد فنصف ذلك، بمعنى آخر أن عين النبيل لا تعادلها إلا عين نبيل مثلها، وغير النبيل قدر من المال، أما عين العبد فنصف المال المقدر لعين غير النبيل[49].

2- حق اللجوء إلى القضاء وتحريك الدعوى

إذا لم يتمكن الخصوم من الوصول إلى اتفاق خارج المحكمة، فإنّه يتم اللجوء إلى القضاء[50]، وكان يحق للأشراف والعامة، وكذلك للنساء المتزوجات رفع القضايا في المحاكم، ولكن لم يكن يحق ذلك لأفراد الأسرة الخاضعين لسلطة الأب، وكان المتخاصمون يدعون للحضور شخصيا إلى بابل للمرافعة في قضاياهم، ويسمح لكل من المتخاصمين شرح وجهة نظره[51]، وتُحَرك الدعوى العمومية في عصر الملك حمورابي عن طريق الشكوى، وينبغي على المشتكي أنّ يقدم الوثائق والبيانات التي تدعم ادعاءه(أي أنّ عبء الإثبات يقع على عاتق المدعي)، وللمحكمة الحق في أن تقبلها أو ترفضها بعد أن يتداول

أعضاؤها مضمون الشكوى فيما بينهم، أي أنّ مهمة القاضي هنا تقتصر فقط على دراسة الأدلة المقدمة من طرف الخصوم دون أن تكون له القدرة على طلب اتخاذ إجراء معين يراه مناسبا لكشف الحقيقة، والمواد الخمسة الأولى من قانون حمورابي تعالج البيانات والادعاءات الكاذبة، وقد تصل عقوبة الاتهام الكاذب بصاحبه إلى الحكم عليه بالإعدام، لاسيما إن كان الاتهام يتعلّق بقضية قتل، وجاء في المادة (2) من مسلة حمورابي أنّ المدعي إن عجز عن الإتيان ببينة في قضايا السحر فعلى المتهم أن يلقي بنفسه في النهر فإن ابتلعه النهر يأخذ المدعي بيت المدعى عليه وأمواله، أما إن أعاده النهر سالما فإنّ المدعي يُقتَل ويأخذ المدعى عليه بيته، فهذه الجريمة يخضع إثباتها للآلهة[52]. وإذا كان الاتهام بجريمة يعاقب عليها بالتجريم ولم يستطع إثباتها فعليه دفع غرامتها[53].

فالملاحظ من خلال ذلك أنّ المدعي مطالب بتقديم الأدلة المكتوبة التي تثبت ادعاءه بمعنى أنّ عبء الإثبات يقع على عاتق المدعي، وتقتصر مهمة القضاة على فحص الأدلة والحكم بناء عليها، كما أنّ الدعوى لا تحرّك إلا بناء على شكوى ولا توجد هيئة تتولى تحريك الدعوى مباشرة بمجرد وقوع الجريمة.

والملاحظ أنّ شريعة حمورابي نصت على اعتبار شهادة الشهود من أدلة الإثبات، وذلك في عقود القروض والمشاركة والأمانات المادة (99). وكان الشهود في المحاكم مقسمين إلى فئتين؛ فكان بعضهم يكون نوعا من المحلفين هم في أغلب الأمر نفس الأشخاص رجالا أو نساء الذين نجد أسماءهم تتردد في الأحكام، وهم يمثلون جمهرة الناس الذين تنفذ أحكام العقوبات بحضورهم كالجلد مثلا..، أما البعض الآخر فكانوا يشهدون بمعلوماتهم عن القضية، ويؤيدون شهادتهم بحلف اليمين[54].

وإلى جانب شهادة الشهود هناك اليمين والابتلاء بالمحنة، أما في خصوص إمكانية حمل المتهم على الاعتراف بالقوة أو الإكراه فلم ترد نصوص في شريعة حمورابي يمكن الاستناد إليها للقول بأنّها تسمح بذلك[55].

3- نزاهة القضاء

حرصت شريعة حمورابي على نزاهة القضاء من خلال حرصها على نزاهة القضاة، حيث حرمت على القاضي أن يغيّر حكما أصدره لأي سبب من الأسباب، وإن هو أقدم على ذلك فإنّه يعاقب بالعزل من منصبه، حيث جاء في المادة الخامسة: " إذا أعطى قاض حكما أو أصدر قرارا وثبت على رقيم مختوم ثم غيّر حكمه بعدئذ فعليهم أن يثبتوا أنّ ذلك القاضي قد غيّر الحكم الذي أعطاه وعليه أن يدفع إثنا عشر مثل الشكوى التي رفعت في تلك الدعوى وزيادة على ذلك عليهم أن يطردوه أمام الجميع من فوق كرسيه للقضاء وعليه أن لا يجلس ثانية أبدا مع القضاة في دعوى".

وكان القضاة بعد النطق بالحكم يفرضونه على الخصم الخاسر، بأن يضطروه إلى التنازل كتابة عن أي مطلب في المستقبل، وهذا يدل على تطور القضاء فقد أصبح سلطة عامة يؤديها القضاة الذين يعينهم الملك، وأصبحت لأحكامهم قوة ملزمة[56]، بمعنى أنّ الأحكام القضائية أخذت القوة الإلزامية ولم تعد مجرد أحكام يمكن الأخذ بها أو لا.

ولقد كان حمورابي يشرف إشرافا مباشرا على رجال الدين، كما كان له السلطان الأول على القضاء[57]، ففي عهد الملك حمورابي زالت ولاية القضاء عن الكهنة وأصبحت من اختصاص الملك ليس باعتباره كاهنا بل باعتباره صاحب ولاية الأمر والنهي، الشيء الذي أدى إلى ظهور محاكم مدنية يتولى فيها وظيفة القضاء قضاة معينون من قبل الملك، ويجلسون في دار المحكمة للفصل في الخصومات باسم الملك، أما الاختصاص القضائي

الذي كان يتولاه مجلس الشيوخ فلم يتبق منه إلا الفصل في الخصومات قليلة القيمة أو الصلح بين الناس، أما القضاء الكهنوتي فقد اندثر ولم يبق من اختصاصه إلا أداء القسم أمامه كلما أحالت المحكمة المدنية أحدا من الخصوم الذين توجه لهم أداء اليمين، حيث يؤدي القسم أمام الكهنة[58].

فضلا عن أنّ القضاء الذي كان سائدا في عهد الملك حمورابي هو القضاء المدني، فقد كانت هناك محاكم أول درجة توجد في النواحي والمدن والقرى، وهي تتكون من عدّة قضاة يتراوح عددهم بين أربعة وثمانية، ويساعدهم في أداء مهامهم عدد من المحققين والكتبة ورجال الشرطة، وعند توليهم السلطة كان يحرر محضر بحضور شهود يثبت فيه بدء ممارستهم لسلطاتهم، وتستأنف أحكام محكمة أول درجة أمام محكمة عليا مقرّها محافظة الإقليم وتنعقد برئاسة محافظ الإقليم، وتدل نصوص على وجود محكمة عليا هي محكمة الملك تعرض عليها بعض القضايا، لكن النصوص لم تشر بدقّة إلى القضايا التي تختص بنظرها هذه المحكمة[59].

والملاحظ أنّ الأحكام القضائية يتم تدوينها وهذا ما يستشف من نص المادة (5) :" إذا أعطى قاض حكما أو أصدر قرارا وثبت على رقيم مختوم.."[60].

خاتمة: في ختام البحث يمكن استخلاص أهم النتائج التي نوجزها في النقاط الآتية:

- لا توجد هيئة متخصصة في وضع القوانين كما هو عليه الحال بالنسبة للدول الحديثة، وإنما التقنين كان مهمة الملك وهو الذين يتولاها تعبيرا منه عن مدى ذكائه وإمكانياته وقدراته وقوته على حكم تلك البلاد وتنظيم شؤونها، ورغبته في نشر العدل بين رعاياه وحماية حقوقهم.

- اعتمد التدوين في تقنين المواد القانونية وهذا نظرا لاكتشاف الكتابة، كما أنّ شريعة حمورابي تتميّز بأنّها قانون عام بمعنى اشتمل على العديد من المسائل في الأسرة والميراث والتجارة والجنائي والمدني، دون وضع قانون خاص بكل مسألة كما هو الشأن عليه في عصرنا الحالي.

- على الرغم من أنّ حمورابي ادعى أن مصدر هذا القانون إلهي إلا أنّه في الواقع عبارة عن جمع للقوانين السابقة وتعديلها بما يتناسب وعصره، وهذا الجمع مع إضافة ما يتناسب وعصر حمورابي هو الأمر الذي اعتبره المؤرخون من الإيجابيات التي أضفت على شريعة حمورابي أهمية ميزتها عن الشرائع التي سبقتها.

- القانون جاء محتويا على مقدمة في شكل ديباجة كتبت بشكل أشبه بالشعر، أما النصوص القانونية فتمت صياغتها بإيجاز في شكل مواد، ثم صيغت الخاتمة على طريقة صياغة المقدمة، وهذا ما اتسمت به الشرائع في تلك الحضارة، وهذا الأمر لم يعد معمولا به في القوانين الحديثة.

- شريعة حمورابي لا تقرّ بالمساواة بين الناس أمام القانون وبالتالي أمام القضاء، وحتى بالنسبة للعقوبات فإنّها تراعي نوع الطبقة التي ينتمي إليها أطراف النزاع.

- تميز القضاء في عهد حمورابي بكونه مدنيا ولم يعد يتولاه الكهنة، ورفع الدعوى كان يتم عن طريق الشكوى وتوجد محكمة ابتدائية ويمكن استئناف أحكامها أمام محكمة مقرها في محافظة الإقليم، والأحكام القضائية يتم تدوينها وإلزام الخاسر بتنفيذها،

أما عبء الإثبات فيقع على المدعي، وتتمثّل أدلة الإثبات في الشهادة، واليمين، والابتلاء بالمحنة.

[1]– محمود الأمين، **شريعة حمورابي**، تقديم الأب سهيل قاشا، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، ط1، 2007م، هامش ص8.

[2] – عباس العبودي، **شريعة حمورابي دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة**، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، ط1، 2001م، هامش ص 18.

[3] – سعيدي سليم، **القانون والأحوال الشخصية في كل من العراق ومصر 2050– 332ق.م دراسة تاريخية مقارنة**، مذكرة ماجستير في التاريخ القديم غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جا

معة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010م، ص29.

[4] – هورست كلينكل، **حمورابي البابلي وعصره**، تعريب: محمد وحيد خياطة، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1990م، ص63.

[5] – إسراء جاسم العمران، **قانون حمورابي**، ص2. أنظر الرابط: www.ao. Academy.org

[6] – محمود الأمين، المرجع السابق، ص7.

[7] – المرجع نفسه، ص7.

[8] – عباس العبودي، المرجع السابق، هامش ص20.

[9] – ل. ديلا بورت، **بلاد ما بين النهرين الحضارتان البابلية والآشورية**، ترجمة: محرم كمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1997م، ص 46.

[10] – إسراء جاسم العمران، المرجع السابق، ص 7.

[11]– منذر الفضل، **تأريخ القانون**، ط2، دار ناراس للطباعة والنشر، كردستان العراق، 2005م، ص36.

[12] – صوفي حسن أبو طالب، **تاريخ النظم القانونية والاجتماعية**، دط، دن، دم، دت، ص119.

[13] – محمود الأمين، المرجع السابق، ص8. وكذلك: ل. ديلا بورت، المرجع السابق، ص95.

[14] – محمود الأمين، المرجع السابق، ص 8-9. وكذلك: س. ن كريمر، **هنا بدأ التاريخ (حول الأصالة في حضارة وادي الرافدين)**، ترجمة: ناجية المراني، دط، دار الجاحظ للنشر، بغداد، أيلول 1980م، ص40.

– محمد بيومي مهران، **تاريخ العراق القديم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1990م، ص238.[15]

[16] – هورست كلينكل، المرجع السابق، ص 186.

[17] – محمود الأمين، المرجع السابق، ص9.

[18] – ل. ديلا بورت، المرجع السابق، ص95.

[19] – محمود الأمين، المرجع السابق، ص9.

[20] – سعيدي سليم، المرجع السابق، ص 32.

[21] – محمود الأمين، المرجع السابق، ص10.

[22] – إسراء جاسم العمران، المرجع السابق، ص 8.

[23] – هورست كلينكل، المرجع السابق، ص15.

[24] – المرجع نفسه، ص 186.

[25] – إسراء جاسم العمران، المرجع السابق، ص 8-9.

[26] – جان أمل ريك، **مركز المرأة في قانون حمورابي وفي القانون الموسوي**، تعريب: سليم العقاد، المطبعة العصرية بمصر، دط، 1926م، ص 20.

[27] – أحمد أمين سليم، **دراسات في حضارة الشرق الأدنى القديم العراق– إيران**، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992م، ص35

[28] – محمود الأمين، المرجع السابق، ص 11-12.

[29] – إسراء جابر عمران، المرجع السابق، ص9.

[30] – محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ص247، 248.

[31] – المرجع نفسه، ص248، 249.

[32] – هورست كلينكل، المرجع السابق، ص187.

[33] – أحمد أمين سليم، المرجع السابق، ص33.

– صاحب عبيد الفتلاوي، **تأريخ القانون**، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1998م، ص70.[34]

[35] – سبتينو موسكاتى، **الحضارات السامية القديمة**، ترجمة: السيد يعقوب بكر، دط، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، دت، ص95.

[36] – محمود الأمين، المرجع السابق، ص8.

[37] – **هو**: أحد ملوك مدينة لجش حوالي 2350 ق.م، اشتهر بإصلاحاته الاجتماعية والاقتصادية لصالح الضعفاء، سجل ذلك على ألواح اكتشفت في أطلال مدينة لجش عام 1878م، ولم يدم حكم أوركاجينا أكثر من ثماني سنوات بسبب تواطؤ طبقة الأغنياء والكهنة مع حاكم مدينة أوما لوجال زاجيزي الذي احتل مدينة لجش وتمكن من قتل أوركاجينا. أنظر: عبد الوهاب حميد رشيد، **حضارة وادي الرافدين**، دار المدى، دمشق، سوريا، ط1، 2004م، ص 119-121.

[38] – **هو**: أرنمو (2112ق.م- 2090 ق.م)، الحاكم المؤسس للأسرة الثالثة في أور، وباني أفضل زيقورة لازالت قائمة في بلاد ما بين النهرين القديمة. مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق، ص 133.

[39] – صموئيل نوح كريمر، **من ألواح سومر**، ترجمة: طه باقر، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، دط، دت، ص 119. وكذلك: محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ص 177.

[40] – **هو**: لبت عشتار (1924-1934 ق.م)، خامس ملوك أسرة إيسين كبرى عواصم الأموريين، اشتهر بنزعته الإصلاحية وشريعته المكتوبة التي صاغها نزولا عند رغبة الآلهة، وقد تم العثور على هذه الشريعة مكتوبة على لوح كبير يتضمّن عشرين عمودا طويلا، وتحتوي الشريعة على ثلاثة أقسام رئيسة شأنها في ذلك شأن شريعة حمورابي، وهي مقدمة، النص، الخاتمة. مجموعة من المؤلفين، **شريعة حمورابي وأصل التشريع في الشرق القديم دراسة مقارنة مع النصوص الكاملة**، ترجمة: أسامة سراس، ط2، دار علاء الدين، دمشق، 1993م، ص 157.

[41] – **أشنونا**: 2000– 1761 ق.م، تأسست هذه المملكة في مدينة أشنونا (تل أسمر حاليا) 80 كم شرق بغداد في محافظة ديالي وموضعها هذا جعلها منذ القدم وسطا بين عيلام وأكد وآشور، لذلك تأثرت المنطقة بثقافات متنوعة سومرية أشورية أكدية وعيلامية، ويرجع هذا القانون إلى أحد ملوك مملكة أشنونا واسمه بلالاما، يتكوّن هذا القانون من (61) مادة، عالجت مسائل قانونية مختلفة. إسراء جاسم العمران، المرجع السابق، ص 4.

[42] – عباس العبودي، المرجع السابق، ص 25.

[43] – أحمد أمين سليم، المرجع السابق، ص39.

[44] – عباس العبودي، المرجع السابق، ص 25.

[45] – المرجع نفسه، ص 25.

[46] – المرجع نفسه، ص 25، 26.

[47] – سبتينو موسكاتى، المرجع السابق، ص97.

[48] – محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ص244.

[49] – أحمد أمين سليم، المرجع السابق، ص43.

[50] – سبتينو موسكاتى، المرجع السابق، ص102.

[51] – المرجع نفسه ، ص102.

[52] – هورست كلينكل، المرجع السابق، ص192.

[53] – أحمد أمين سليم، المرجع السابق، ص45.

[54] – ل. ديلا بورت، المرجع السابق، ص99.

[55] – صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص386، 389.

[56] – سبتينو موسكاتى، المرجع السابق، ص102.

[57] – محمد بيومي مهران، المرجع السابق، ص235.

[58] – صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص385.

[59] – المرجع نفسه، ص 386.

[60] – ل. ديلا بورت، المرجع السابق، ص98.